

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في
الصحافة الوطنية

18/02/2015



الاتحاد الأوروبي يرحب بتعزيز فروع المجلس الوطني لحقوق الإنسان في العيون والداخلة

بيان اليوم
1/4/52

العيون والداخلة، فضلا عن كفاءاتها المهنية في مجال مراقبة وضعية حقوق الإنسان. وأضافت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية أن الاتحاد يدعم جهود الأمم المتحدة للتوصل إلى حل سياسي عادل ودائم لقضية الصحراء ويتابع عن كثب تطور هذا النزاع المستمر منذ عدة سنوات.

وذكرت أن الاتحاد كان أعرب عن انشغاله بشأن طول أمد نزاع الصحراء وتداعياته على الأمن وحقوق الإنسان (في مخيمات تندوف) والتعاون في المنطقة.

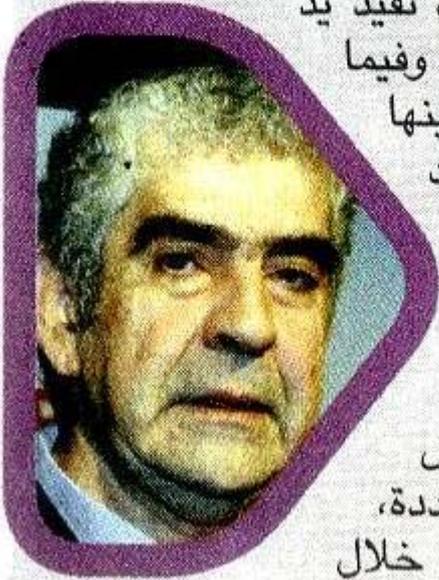
يذكر أن ما يسمى بنزاع الصحراء هو نزاع مفتعل مفروض على المغرب من قبل الجزائر، التي تمول وتأيي فوق ترابها بتندوف حركة "البوليساريو" الانفصالية.

أكدت رئيسة الدبلوماسية الأوروبية فيديريكا موغيريني أن الاتحاد الأوروبي يرحب بتعزيز فرعي (الجنوبي) المجلس الوطني لحقوق الإنسان في العيون والداخلة. وأبرزت موغيريني، في جواب مكتوب صدر الثلاثاء باسم المفوضية الأوروبية ردا على سؤال نائب أوروبي، أن المغرب والاتحاد يعلان برنامجا للتعاون الثنائي من أجل حماية حقوق الإنسان والنهوض بها ويدعم المكاتب المحلية للمجلس في الصحراء. وسيخول البرنامج، الموقع في 2013 بقيمة 2,9 مليون أورو، حسب الاتحاد الأوروبي، تعزيز القدرة المؤسسية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وفروعه الجهوية، بما فيها



مذكرة اليزمي لحماية الصحفيين والمتظاهرين

صادق المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في دورته الأخيرة التي انعقدت الأسبوع الماضي، على مذكرة تهم مراجعة ظهير 1958 حول التجمعات العمومية، يوصي فيها بمقتضيات تقيّد يد السلطة وتُشرك القضاء الإداري في تنظيمها. وفيما ينتظر أن ينشر المجلس مذكرته بعد تضمينها خلاصات النقاش الذي عرفته الدورة، اكتفت مصادر من المجلس بالقول إن المذكرة تدعو إلى «تبسيط مساطر التصريح بالاجتماعات العمومية، وتعزيز دور السلطات العمومية في تسهيل وحماية الاجتماعات السلمية، وكذا دور القاضي الإداري وتيسير التفاوض والوساطة، وتقييد استعمال القوة بشروط محددة، فضلا عن ضمان سلامة مهنيي الإعلام خلال المظاهرات السلمية، وتشجيع إعادة النظر في طبيعة العقوبات المترتبة على مخالفة مقتضيات الظهير».





الاتحاد الأوروبي يمول تعزيز تدخلات لجان حقوق الإنسان بالداخلة والعيون

أفادت رئيسة الدبلوماسية الأوروبية فيديريكا موغيريني أن الاتحاد الأوروبي يرحب بتعزيز فرعي (لجنتي) المجلس الوطني لحقوق الإنسان في العيون والداخلة.

وأبرزت موغيريني، في جواب مكتوب صدر أمس الثلاثاء باسم المفوضية الأوروبية ردا على سؤال نائب أوروبي، أن المغرب والاتحاد يعلنان برنامجا للتعاون الثنائي من أجل حماية حقوق الإنسان والنهوض بها ويدعم المكاتب المحلية للمجلس في الصحراء.

وسيزول البرنامج، الموقع في 2013 بقيمة 2,9 مليون أورو، حسب الاتحاد الأوروبي، تعزيز القدرة المؤسساتية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وفروعه الجهوية، بما فيها العيون والداخلة، فضلا عن كفاءاتها المهنية في مجال مراقبة وضعية حقوق الإنسان.

وأضافت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية أن الاتحاد يدعم جهود الأمم المتحدة للتوصل إلى حل سياسي عادل ودائم لقضية الصحراء ويتابع عن كثب تطور هذا النزاع المستمر منذ عدة سنوات.



الاتحاد الأوروبي يرحب بتعزيز فروع المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحراء

والتعاون في المنطقة. يذكر أن ما يسمى بنزاع الصحراء هو نزاع يفتعل مفروض على المغرب من قبل الجزائر، التي تمولى وتأيي فوق ترابها بتدويف حركة "البوليساريو" الانفصالية. وتطالب "البوليساريو"، التي تدعمها السلطة الجزائرية، بخلق دولة وهمية في منطقة المغرب العربي. ويعيق هذا الوضع كل جهود المجتمع الدولي من أجل التوصل إلى حل لهذا النزاع يرتكز على حكم ذاتي موسع في إطار السيادة المغربية، ويساهم في تحقيق اندماج اقتصادي وأمني إقليمي.

القدرة المؤسسية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وفروعه الجهوية، بما فيها العيون والداخلة، فضلا عن كفاءاتها المهنية في مجال مراقبة وضعية حقوق الإنسان. وأضافت المنظمة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية أن الاتحاد يدعم جهود الأمم المتحدة للتوصل إلى حل سياسي عادل ودائم لقضية الصحراء ويتابع عن كثب تطور هذا النزاع المستمر منذ عدة سنوات وذكرت أن الاتحاد كان أعرب عن انشغاله بشأن طول أمد نزاع الصحراء وتداعياته على الأمن وحقوق الإنسان (في مخيمات تندوف)

أكدت رئيسة الدبلوماسية الأوروبية فيديريكا مونييريني أن الاتحاد الأوروبي يرحب بتعزيز فرعي (الجنبي) المجلس الوطني لحقوق الإنسان في العيون والداخلة. وأبرزت السيدة مونييريني، في جواب مكتوب صدر أمس الثلاثاء، باسم المفوضية الأوروبية ردا على سؤال نائب أوروبي، أن المغرب والاتحاد يفعلان برنامجا للتعاون الثنائي من أجل حماية حقوق الإنسان والنهوض بها ودعم المكاتب المحلية للمجلس في الصحراء. وسيخول البرنامج، الموقع في 2013 بقيمة 2,9 مليون أورو، حسب الاتحاد الأوروبي، تعزيز

العنصر يرتدي جبة تقدمية ويساند الإجهاض

الزعيم الحركي قال بضرورة فتح نقاش في الموضوع درءا لمخاطره

466/1



فأما أحمد العنصر، الأمين العام لحزب الحركة الشعبية، مساء أول أمس (الآن)، الحاضرين خلال ندوة احتضنها رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمعرض الدولي للكتاب والنشر بالبيضاء، بقوله إن حزبه لا يمانع السماح لممارسة الإجهاض بشروط العنصر الذي يرأس حزبا محسوبيا على التيار المحافظ بدت تصريحاته مفاجئة بخصوص موضوع حساس، أدى عدم اعترافه عليه، لكن في المقابل وضع شروطا لهذا

السماح، منها ألا يكون تقنين الإجهاض باعًا على انتشار الفساد في المجتمع، وأنه من الأفضل أن يتم الإجهاض في ظروف قانونية على أن يتم سرا خاصة في الحالات القاهرة. واعتبر الزعيم الحركي، في السياق نفسه، أن الإجهاض واقع في المغرب وأنه يمارس على نطاق واسع، ولا يجب غض الطرف عنه، دون أن يعني ذلك تشجيعا على الوقوع في المحذور وتأسيس العلاقات الجنسية خارج مؤسسة الزواج. واستحضر العنصر مجموعة من الحالات التي يرى فيها أنه من المسموح اللجوء فيها إلى الإجهاض، منها الفتيات في سن الزواج اللواتي وقعن في الغلط، وأن هذا الموضوع لم يعد يندرج ضمن الطابوهات، وحين الوقت لفتح للنقاش بشأن هذا الموضوع درءا لأخطاره وحماية للمجتمع من التماذي في الانحرافات

والأخطار الصحية التي تنجم عن هذه الممارسات. ولم تقتصر ملاحظات الزعيم الحركي الذي ارتدى خلال الندوة جبة «تقدمية مشروطة»، على مواقفه «الجريئة»، بخصوص موضوع الإجهاض، بل تعداها إلى الحديث عن الحضور النسائي ضمن حزب الحركة الشعبية، مؤكدا أنه لا يمانع في وضع النساء على رأس اللوائح الانتخابية، شريطة أن تتواضع الأحزاب على ذلك، وإلا فسيعتبر مجازفة من جانب حزبه وانتحارا. ويرر العنصر اعتبار وضع النساء على رأس اللوائح الانتخابية مجازفة، بحكم أن المرأة ما زالت تجد صعوبة كبيرة في فرض وجودها الانتخابي في العديد من المناطق، مشيرا إلى أن الرجال الكفاء انفسهم يواجهون الصعاب في عدد من الدوائر الانتخابية، ملمحا إلى حضور الأعيان وأشباه أخرى تتحكم

في العملية الانتخابية، وانتقل العنصر في حديثه إلى موضوع متصل بالمرأة وهو موضوع «توزيع المقاصرات»، قائلا إن الدستور المغربي بتحديد سن الرشد في 18 سنة، قطع الشك باليقين ورفع اللبس في هذا الموضوع، سيما أنه يعطي الأولوية للمواثيق الدولية على القوانين الوطنية، وهو ما يعني عمليا أن حزب الحركة الشعبية مساند لفكرة تحديد سن الزواج في 18 سنة. ودعا العنصر، في المقابل، إلى التعامل بالبرونة وتجنب القطعية في إعداد القوانين، خاصة عندما تحدث عن قانون تشغيل الأطفال على ضوء مصادقة مجلس المستشارين على تحديد السن القانونية لتشغيل الخدم في البيوت في 16 سنة، واعتماد التدرج في التعاطي مع مثل هذه المواضيع. عزيز المجذوب



الاتحاد الأوروبي يرحب بتعزيز فروع المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحراء

4987/1

أكدت رئيسة الدبلوماسية الأوروبية فيديريكا موغيريني أن الاتحاد الأوروبي يرحب بتعزيز فرعي (الجنتي) المجلس الوطني لحقوق الإنسان في العيون والداخلة. وأبرزت موغيريني، في جواب مكتوب صدر أمس الثلاثاء باسم المفوضية الأوروبية ردا على سؤال نائب أوروبي، أن المغرب والاتحاد يعلان برنامجا للتعاون الثنائي من أجل حماية حقوق الإنسان والنهوض بها ويدعم المكاتب المحلية للمجلس في الصحراء. وسيخول البرنامج، الموقع في 2013 بقيمة 2,9 مليون أورو، حسب الاتحاد الأوروبي، تعزيز القدرة المؤسسية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وفروعه الجهوية، بما فيها العيون والداخلة، فضلا عن كفاءاتها المهنية في مجال مراقبة وضعية حقوق الإنسان. وأضافت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية أن الاتحاد يدعم جهود الأمم المتحدة للتوصل إلى حل سياسي عادل ودائم لقضية الصحراء ويتابع عن كثب تطور هذا النزاع المستمر منذ عدة سنوات. وذكرت أن الاتحاد كان أعرب عن انشغاله بشأن طول أمد نزاع الصحراء وتداعياته على الأمن وحقوق الإنسان (في مخيمات تندوف) والتعاون في المنطقة. يذكر أن ما يسمى بنزاع الصحراء هو نزاع مفتعل مفروض على المغرب من قبل الجزائر، التي تمول وتأيي فوق ترابها بتندوف حركة "البوليساريو" الانفصالية. وتطالب "البوليساريو"، التي تدعمها السلطة الجزائرية، بخلق دويلة وهمية في منطقة المغرب العربي. ويعيق هذا الوضع كل جهود المجتمع الدولي من أجل التوصل إلى حل لهذا النزاع يرتكز على حكم ذاتي موسع في إطار السيادة المغربية، ويساهم في تحقيق اندماج اقتصادي وأمني إقليمي.



الاتحاد الأوروبي يرحب بتعزيز فروع

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحراء

أكدت رئيسة الدبلوماسية الأوروبية فيديريكا موغيريني أن الاتحاد الأوروبي يرحب بتعزيز فرعي (لجنتي) المجلس الوطني لحقوق الإنسان في العيون والداخلة.

وأبرزت السيدة موغيريني، في جواب مكتوب صدر أمس الثلاثاء باسم المفوضية الأوروبية ردا على سؤال نائب أوروبي، أن المغرب والاتحاد يفعلان برنامجا للتعاون الثنائي من أجل حماية حقوق الإنسان والنهوض بها ويدعم المكاتب المحلية للمجلس في الصحراء.

وسيخول البرنامج، الموقع في 2013 بقيمة 2,9 مليون أورو، حسب الاتحاد الأوروبي، تعزيز القدرة المؤسساتية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وفروعه الجهوية، بما فيها العيون والداخلة، فضلا عن كفاءاتها المهنية في مجال مراقبة وضعية حقوق الإنسان.

وأضافت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية أن الاتحاد يدعم جهود الأمم المتحدة للتوصل إلى حل سياسي عادل ودائم لقضية الصحراء ويتابع عن كثب تطور هذا النزاع المستمر منذ عدة سنوات.

وذكرت أن الاتحاد كان أعرب عن انشغاله بشأن طول أمد نزاع الصحراء وتداعياته على الأمن وحقوق الإنسان (في مخيمات تندوف) والتعاون في المنطقة.

يفكر أن ما يسمى بنزاع الصحراء هو نزاع مفتعل مفروض على المغرب من قبل الجزائر، التي تمول وتؤوي فوق ترابها بتندوف حركة «البوليساريو» الانفصالية.

3/23/2015



نساء ريفيات يعرضن تجربتهن في رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمعرض الكتاب

J'aime 0



ناظور سيتي من الدار البيضاء: مراد ميموني

إستضاف الرواق الخاص بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بالمعرض الدولي للكتاب والنشر بالدار البيضاء، مجموعة من النساء الريفيات للحديث عن تجربتهن، ومن بينهم البرلمانية عن حزب العدالة والتنمية من الحسيمة سعاد الشخي، وفريدة خينتي المستشارة ببلدية الناظور، ومليكة الأسروني فاعلة جمعوية، وقد عرضت هذه الفعاليات النسائية الريفية تجربتها في مجال الدفاع عن حقوق المرأة والإشكالات الاجتماعية والسياسية التي يواجهها ترسيخ حقوق المرأة وقيم المساواة.

فيديو مرور النساء الريفيات بالمعرض الدولي للكتاب



http://www.nadorcity.com/%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%8A%D8%B9%D8%B1%D8%B6%D9%86-%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%AA%D9%87%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%B1%D9%88%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86_a28007.html

المغرب يتهم الجزائر بدعم انفصال الصحراء

اتهم رئيس الغرفة الثانية في البرلمان المغربي محمد الشيخ بيد الله الجزائر بتغذية مشاعر الانفصال في المحافظات الصحراوية وإعاقة الوصول إلى حل لنزاع الصحراء. وقال بيد الله إن نزاع الصحراء «مشكل مغربي - جزائري»، وأن جبهة البوليساريو «لا وزن لها في هذا النزاع المفتعل». وأضاف خلال مؤتمر صحافي في الرباط أمس، إن الذين يطالبون بالانفصال يتغذون باستمرار من الجيران الجزائريين»، معتبراً أنه «حينما يتوقف الدعم الجزائري سيكف هؤلاء عن المطالبة بالانفصال». وقال رئيس مجلس المستشارين أن جبهة البوليساريو لا تملك حرية الإرادة، وأنه متى «قررت الجزائر الوصول إلى تسوية، فإنه ليس بإمكان البوليساريو أن تقف أمام هذه الإرادة».

وطالب بيد الله المجتمع الدولي بالضغط على الجزائر لإحصاء اللاجئين الصحراويين في مخيمات تندوف، مؤكداً أن التوصل إلى حل لنزاع الصحراء «يعبر عبر إحصاء الجزائر لسكان المخيمات». وزاد: «الهدف من وراء رفض الجزائر للإحصاء يتمثل بالتلاعب بالمساعدات الموجهة لسكان المخيمات»، في إشارة إلى تقرير كان أصدره المركز الأوروبي لمخاربة الغش، تحدث عن «قيام الجزائر وبوليساريو منذ سنوات بتحويل مسار المساعدات الإنسانية الدولية الموجهة لسكان المحتجزين في مخيمات تندوف». وقال بيد الله إن «تحويل مسار المساعدات الإنسانية تم بشكل منظم منذ سنوات»، مضيفاً أن ميناء وهران الجزائري «شكل موقعاً استراتيجياً بالنسبة لمنظمي هذه العمليات التي تتم على نطاق واسع».

في غضون ذلك، كشف مسؤول أوروبي عن تفعيل برنامج مشترك بين الرباط وبروكسيل لتعزيز أوضاع حقوق الإنسان في الصحراء. وعبرت وزيرة الخارجية الأوروبية فيديريكا موغيريني عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بتعزيز فرعي **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** في محافظتي العيون والداخلة. وأضافت أن «المغرب والاتحاد الأوروبي يعملان على برنامج للتعاون الثنائي من أجل حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، ويدعم المكاتب المحلية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحراء». ويهدف البرنامج الذي أُبرم في عام 2013 وتصل كلفته إلى 2,9 مليون يورو إلى المساهمة في الرقابة على أوضاع حقوق الإنسان في منطقة الصحراء، بالاشتراك مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان وهو مؤسسة رسمية. وقالت موغيريني إن الاتحاد سبق له أن عبّر عن انشغاله بشأن طول أمد نزاع الصحراء وتداعياته على الأمن وحقوق الإنسان في المنطقة، مؤكداً دعم الاتحاد الأوروبي جهود الأمم المتحدة للوصول إلى حل سياسي عادل ودائم لقضية الصحراء ويتابع عن كثب تطور هذا النزاع المستمر منذ سنوات عدة.

<http://alhayat.com/Edition/Print/7493111/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%AA%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A8%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%A7%D9%86%D9%81%D8%B5%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1>



8329 5

تصدر الأفلام المرشحة لنيل جائزة مهرجان «سيزر» العالمي

فيلم «تمبوكتو» لسياسكو في دورة السينما وحقوق الإنسان بالبيضاء



لمينة تمبكتو التاريخية في مالي لفرض قوانينهم الصارمة عليها، أول فيلم موريتاني يرشح لجائزة أوسكار لأفضل فيلم أجنبي

مهرجان «سيزر» العالمي في باريس. ويتناول الفيلم الذي صور العام الماضي بمدينة «ولائه» على الحدود مع مالي قصة مدينة «تمبكتو» المالية تحت احتلال الجماعات الإسلامية الجهادية المتشددة وإخضاع سكانها للشريعة الإسلامية من قبيل تطبيق حدود الجند وقطع اليد ومنع الناس من مشاهدة التلفزيون أو ممارسة الرياضة وإجبار النساء على ارتداء النقاب وفرض الزواج القسري على القاصرات، وتحرير الموسيقى والتدخين. وسيتم توزيع هذه الجوائز حسب أكاديمية «سيزر» في العشرين من شهر فبراير الجاري. كما رشح فيلم «تمبكتو» للفوز بجائزة أوسكار أفضل فيلم أجنبي، ليصبح أول فيلم موريتاني يصل الأوسكار، وواحد من الأفلام الإفريقية القليلة التي تتنافس على الأوسكار في مراحلها النهائية، حيث رشح هذا الفيلم وهو إنتاج فرنسي موريتاني ضمن تسعة أفلام لجائزة أوسكار عن أفضل فيلم أجنبي من أصل 85 فيلما تقدمت للمنافسة، ثم تم اختياره ضمن خمسة أفلام مكونة للقائمة النهائية للأفلام الأجنبية المرشحة للأوسكار. وأبدى المخرج عبد الرحمن سيساكو اعترازه بكون فيلمه «تمبكتو» الذي يروي اجتياح إرهابيين

الأفلام المعروضة. وبالنسبة لصباحيات الأطفال، قدمت الجمعية عرضا لفيلم «لولو والسر العجيب، لإريك أموند و كريكور سولوطريف، بقاعة السينما الفن السابع بالرباط. يذكر أن جمعية اللقاءات المتوسطة للسينما وحقوق الإنسان، التي انشئت سنة 2010، تهدف إلى التمهيد بثقافة حقوق الإنسان من خلال السينما. تتحور أنشطة الجمعية حول خمس نشاطات رئيسية هي خميس السينما وحقوق الإنسان (الخميس الأخير من كل الشهر)، العروض الصباحية للأطفال، ماستر كلاس السينما وحقوق الإنسان، الليلة البيضاء للسينما وحقوق الإنسان واللقاءات المتوسطة للسينما وحقوق الإنسان. ويدعم البرمجة الجديدة لجمعية اللقاءات المتوسطة للسينما وحقوق الإنسان كل من المؤسسة الأوروبية من أجل الديمقراطية والصندوق الكندي لدعم المبادرات المحلية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمركز السينمائي المغربي وجهات أخرى وعلى صعيد متصل تصدر فيلم «تمبكتو» للمخرج الموريتاني والسينمائي العالمي عبد الرحمن سيساكو الأفلام المرشحة لنيل جائزة

افتتح فيلم «تمبوكتو» للمخرج الموريتاني عبد الرحمن سيساكو دورة السينما وحقوق الإنسان التي نظمتها جمعية اللقاءات المتوسطة للسينما لأول مرة مؤخرا بالدار البيضاء. وتم بالمفاسية عرض فيلم تمبوكتو، الذي حقق صيتا كبيرا في أهم المهرجانات الدولية، بقاعة السينما الفن السابع بالرباط، وبالمركز الثقافي «النجوم» بسيدي مومن (الدار البيضاء). وبعد أربع سنوات من البرمجة بالرباط وبالتعاون مع المركز الثقافي «النجوم» بسيدي مومن تطلق جمعية اللقاءات المتوسطة للسينما وحقوق الإنسان ابتداء من شهر يناير الجاري دورة جمعة السينما وحقوق الإنسان بالدار البيضاء. ومنحت هذه البرمجة الجديدة لجمهور الدار البيضاء فرصة اكتشاف برمجة جمعية اللقاءات المتوسطة للسينما وحقوق الإنسان التي تهدف إلى النهوض بثقافة حقوق الإنسان عن طريق السينما. ومنذ شتنبر 2011 تنظم جمعية اللقاءات المتوسطة للسينما وحقوق الإنسان «خميس السينما وحقوق الإنسان» آخر خميس من كل شهر، والذي يسمح لحبي السينما ومناضلي حقوق الإنسان بمناقشة مختلف الأسئلة المتعلقة بحقوق الإنسان انطلاقا من

Maroc : les régularisations à l'heure du bilan

[immigration\(581\)](#) - [racisme\(561\)](#) - [immigration clandestine\(134\)](#) - [intégration\(61\)](#)

5

38

Recommander

Tweeter

17/02/2015 à 19:21 Par Jeune Afrique

A A+ A- Imprimer Envoyer



▲ Manifestation au Maroc pour le droit des migrants. © FADEL SENNA / AFP

Un premier bilan de l'opération de régularisation des migrants clandestins au Maroc a été présenté par le CNDH à Rabat, le 7 février.

Dans le cadre de l'opération de régularisations lancée par les autorités marocaines en 2014, 27 130 demandes de carte de séjour ont été réceptionnées à la mi-janvier 2015 par les 83 bureaux ouverts sur l'ensemble du territoire, sous la supervision du ministère de l'Intérieur.

Présenté le 7 février à Rabat lors d'une journée d'étude organisée par le Conseil national des droits

de l'homme (CNDH), un bilan du déroulement de cette campagne fait état de 16 180 avis favorables, soit 59 % du nombre de dossiers. Arrivent en tête des demandeurs les Sénégalais (24,15 %), suivis des Syriens (19,2 %), des Nigériens (8,71 %) et des Ivoiriens (8,35 %). Critères fixés par les autorités : prouver une résidence de plus de cinq ans sur le territoire ou présenter un contrat de travail valide depuis deux ans.

>> Lire aussi : **Maroc : migrants sur liste d'attente**, et le témoignage : **Moi, Aïssatou, Guinéenne régularisée au Maroc, mais toujours en sursis**

Le CNDH note que la proportion des demandes - et par conséquent celle des avis favorables - varie d'une région à l'autre, celle de Rabat-Salé-Zemmour-Zaër décrochant la palme avec 8 481 dossiers.

<http://www.jeuneafrique.com/Article/JA2823p034.xml/0/>

SAHARA MAROCAIN: L'UE SALUE LE RÔLE DU CNDH

Par [Ziad Alami](#) le 17/02/2015 à 16h00 (mise à jour le 17/02/2015 à 16h24)



© Copyright : DR

Dans une réponse à la question d'un eurodéputé sur les droits de l'Homme au Sahara marocain, le chef de la diplomatie européenne, Federica Mogherini, s'est félicitée du renforcement des antennes du CNDH à Laâyoune et Dakhla.

L'Union européenne est satisfaite du renforcement des mécanismes de contrôle des droits de l'Homme au Sahara et le fait savoir. A la question d'un eurodéputé sur la situation des droits de l'Homme dans les provinces sahariennes, la chef de la diplomatie européenne, Federica Mogherini, a rassuré sur la volonté du royaume de consolider les mécanismes institutionnels visant à respecter et faire respecter les droits humains en se félicitant du renforcement des antennes du Conseil national des droits de l'Homme à Dakhla et Laâyoune.

La première responsable de la politique étrangère européenne a par ailleurs annoncé l'existence d'un programme de coopération bilatérale pour la protection et la promotion des droits de l'Homme qui soutient les bureaux du Conseil national des droits de l'Homme au Sahara.

La clarification européenne intervient alors que le lobby algéro-séparatiste à Strasbourg, siège du Parlement européen, tente vainement de remettre sur la table cette vieille nouvelle revendication d'élargissement du mandat de la Minurso au contrôle des droits de l'Homme.

<http://www.le360.ma/fr/politique/sahara-marocain-lue-salue-le-role-du-cndh-32617>

Le CNDH livre ses recommandations pour les élections

Quid

17/02/2015 14:37



Face aux écarts de représentativité dans les différentes circonscriptions, le CNDH a proposé de favoriser la discrimination positive.

Le Conseil national des Droits de l'Homme a délivré une cinquantaine de recommandations concernant le cadre juridique des élections. A l'occasion de sa 9^{ème} session ordinaire, tenue le 11 février à Rabat, le Conseil a présenté ses trois projets de mémorandums. Objectif : permettre « des élections plus inclusives et plus proches des citoyens ». Dans le détail, il est question de revoir la représentation actuelle peu équitable selon les régions entre le nombre d'habitants pour un élu. Il s'agit de favoriser « une discrimination positive au profit des zones montagneuses, difficiles d'accès ou à faible densité de population ». En d'autre terme, le découpage électoral doit donc être revu. Le CNDH propose ainsi de fixer l'écart de représentation à un seuil de 15% pour les circonscriptions où les communes sont soumises au scrutin uninominal. Par exemple, les écarts prévus par la loi en vigueur varient actuellement au niveau des conseils régionaux entre 1 siège pour 7 575 habitants dans les régions dont le nombre d'habitants est égal ou inférieur à 250 000 et 1 siège pour 60 000 habitants dans les régions dont le nombre d'habitants est égal ou supérieur à 4.5 millions.

Le Conseil a aussi élargi le sujet, proposant de réviser la loi relative aux observateurs indépendants, la neutralité électorale, et de renforcer l'accès des médias audiovisuels publics à l'occasion des élections afin de permettre une meilleure transparence des campagnes électorales. Plus largement, les projets de mémorandums offriront également des préconisations concernant l'avant-projet de loi relatif au code de la procédure pénale et la révision du dahir relatif aux rassemblements publics.

<http://www.quid.ma/politique/cndh-livre-ses-recommandations-les-elections/>

18/02/2015

Conseil national des droits de
l'Homme

7

www.cndh.org.ma